بطاقة تقديمية لمنصب: رئيس قسم مراقبة التدبير والشؤون القانونية

مهام المنصب:

- إرساء وتطوير منظومة متكاملة للتتبع وتقييم الأداء، وإعداد لوحات القيادة الاستراتيجية.
- ترسيخ مبادئ المسؤولية والشفافية والحكامة الجيدة.
- تفعيل منظومة المراقبة الداخلية وتدبير المخاطر، والإشراف على إعداد وتحيين خارطة المخاطر.
- تحليل الفوارق بين الأهداف والنتائج، واقتراح خطط لتحسين الأداء وتعزيز النجاعة.
- إرساء منظومة تقييم الأداء، واعتماد مؤشرات ولوحات قيادة موحدة.
- المساهمة في إعداد وسير اجتماعات أجهزة الحكامة، وتتبع تنفيذ مقرراتها وتوصياتها.
- التنسيق مع هيئات المراقبة الخارجية، وتتبع تنفيذ توصياتها.
- السهر على احترام القوانين والمساطر الداخلية، وتعزيز الامتثال القانوني لكافة أنشطة المؤسسة.
- تنسيق دراسة العقود والاتفاقيات والشراكات، وضمان مطابقتها للنصوص القانونية الجاري بها العمل.
- تقديم الاستشارة القانونية، وإبداء الرأي القانوني المعلل في الملفات المعروضة.
- المساهمة في تدبير المخاطر القانونية وإدماجها ضمن خارطة المخاطر للمؤسسة.
- إرساء منظومة اليقظة القانونية والتنظيمية، وتتبع المستجدات التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بأنشطة المؤسسة، وتحليل آثارها.
- تتبع النزاعات والملفات القضائية بشتى أنواعها، والتنسيق مع المحامين والمتدخلين، وضمان الدفاع عن مصالح المؤسسة.
- المساهمة في إعداد وبلورة استراتيجية المؤسسة، وتتبع تنفيذها وتقييم أثرها.
- إعداد وتتبع عقد البرنامج متعدد السنوات وعقود الأهداف والأداء المنبثقة عنه، وربطها بمؤشرات النجاعة.
- إعداد وتتبع مخطط العمل والبرنامج السنوي للقسم.
- الإشراف على تتبع وتقييم الأداء الفردي والجماعي لمصالح القسم وفق منطق النتائج والنجاعة.

كفاءات وقدرات المرشح:

- خبرة في مراقبة التدبير والحكامة والمخاطر.
- معرفة بأساليب التتبع والتقييم.
- استعمال المعلوميات.
- الإلمام بصياغة التقارير ولوحات القيادة ومؤشرات الأداء.
- خبرة في الصياغة القانونية وتدبير النزاعات.
- قدرة على التحليل القانوني والاستنتاج.

المهارات:

- الدينامية، روح المبادرة والقوة الاقتراحية.
- الدقة القانونية والتفكير التحليلي والمنهجي.
- القدرة على التواصل والإنصات.
- الموضوعية والاستقلالية.
- الدقة في إصدار التقارير.